



## لجنة مصايد الأسماك

### الدورة الثانية والثلاثون

روما، 11-15 يوليو/تموز 2016

التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة

### موجز تنفيذي

شارك مائة وأربعة عشر بلداً عضواً في منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي<sup>1</sup> في نسخة عام 2015 من الاستبيان حول تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) والصكوك ذات الصلة؛ مما يمثل 58 في المائة من الأعضاء في المنظمة. وبدل ذلك على زيادة قدرها 20 في المائة مقارنة بنسخة عام 2013 و107 في المائة مقارنة بنسخة عام 2011 على التوالي (الجدولان 1 و2). كما شارك خمسة وعشرون جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك و10 منظمات غير حكومية في الاستبيان أيضاً. وأدرج قسم جديد بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في نسخة عام 2015 من الاستبيان. ويرد أدناه تحليل مفصل للإجابات على الاستبيان. وتتوفر جداول إحصائية تلخص إجابات الأعضاء المشار إليها في هذه الوثيقة على موقع لجنة مصايد الأسماك<sup>2</sup> ووثيقة معلومات أساسية لدورة لجنة مصايد الأسماك COFI/2016/SBD.1 يتعين قراءتها بالاقتران مع هذه الوثيقة.

<sup>1</sup> أجاب الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه، باستثناء الأسئلة 18-2، و3-18، و19، و20، و32، و42.

<sup>2</sup> [www.fao.org/cofi/ar](http://www.fao.org/cofi/ar)



mq873

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة الموجود على هذه الصفحة؛ وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتعزيز اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على الموقع: <http://www.fao.org/cofi/ar/>

## أولاً - أنشطة وتطبيقات المدونة على المستوى القطري

### ألف - فكرة عامة

1- تحدد المدونة، في المادة 2 منها، عشرة أهداف. وقد طُلب من البلدان الأعضاء ترتيب وثيقة صلة هذه الأهداف بسياقاتها الوطنية (الجدول 3). واستمر إعطاء أعلى الأولويات إلى الهدفين (أ)<sup>3</sup> و(ب)<sup>4</sup>، كما كانت الحال منذ عام 2007. وكما في عام 2013، وإن كان في ترتيب مختلف، أعطيت الأولوية الأدنى إلى الأهداف (ي)<sup>5</sup> و(د)<sup>6</sup> و(ج)<sup>7</sup>.

2- والمدونة مقسمة إلى موضوعات تضم ثمانية مجالات تقنية لقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد طُلب من البلدان الأعضاء أن تحدّد ترتيب أولوية هذه المجالات (الجدول 4). وظلّت المجالات عن "إدارة مصايد الأسماك" و"تنمية تربية الأحياء المائية" تحظى بأعلى درجات الأولوية، ما يعكس النتائج التي تمّ الحصول عليها منذ عام 2001. وكما في عامي 2013 و2011، منحت "تنمية المصايد الداخلية" و"إدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية والأحواض" أقل درجات الأولوية.

3- وأبلغ 92 في المائة من المجيبين أن لديهم سياسات لمصايد الأسماك، تتوافق 64 في المائة منها بشكل تام و34 في المائة منها بشكل جزئي مع المدونة (الجدول 5). ومن بين 36 في المائة من المجيبين الذين لديهم سياسات لمصايد الأسماك تتوافق بشكل جزئي أو لا تتوافق أبداً مع المدونة، أفاد 81 في المائة منهم أنهم يخططون لتوافقها مع المدونة.

4- وأبلغ 40 في المائة من المجيبين أن لديهم تشريعات وطنية لمصايد الأسماك تتوافق كلياً أو جزئياً مع المدونة، على التوالي (الجدول 6). ومن 46 في المائة من الذين أفادوا عن عدم اتساق جزئي أو عدم اتساق كامل، أشار 76 في المائة منهم أن لديهم خططا وضعت لموافقة تشريعاتهم الوطنية مع أحكام المدونة. وأشار 51 في المائة من المجيبين أنهم قد أصدروا تشريعات قائمة على أساس مصايد الأسماك، كما هو معمول بها حالياً، قبل عام 1996، و27 في المائة بين عامي 1996 و2005، و22 في المائة منذ عام 2006 (الجدول 7).

<sup>3</sup> الهدف (أ): أن ترسي، وفقاً لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، مبادئ للصيد ولأنشطة المصايد الرشيدة، مع مراعاة جميع ما يرتبط بها من الجوانب البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتجارية.

<sup>4</sup> الهدف (ب): أن ترسي مبادئ ومعايير لإعداد وتنفيذ سياسات وطنية لصيانة الموارد السمكية ومصايد الأسماك وإدارتها وتنميتها بطريقة رشيدة.

<sup>5</sup> الهدف (ي): أن تضع معايير سلوك لجميع المشتغلين بقطاع مصايد الأسماك.

<sup>6</sup> الهدف (د): أن تكون مرشداً يمكن استخدامه على النحو المناسب في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، وغيرها من الصكوك القانونية سواء كانت ملزمة أو طوعية.

<sup>7</sup> الهدف (ج): أن تشجع التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية، بما يتفق والقواعد الدولية ذات الصلة، وتلافى انتهاج التدابير التي تشكل حواجز خفية أمام هذه التجارة.

5- وأفاد 88 في المائة من الأعضاء أنهم قد رفعوا مستوى الوعي بشأن المدونة. وللقيام بذلك، شملت الآليات التي تم الإبلاغ عنها في معظم الأحيان على أنها رئيسية، ورش العمل وحلقات دراسية (77 في المائة)، ووضع الخطوط التوجيهية، ونشرها، وتوزيعها (51 في المائة)، والوثائق ذات الصلة بالمدونة (50 في المائة)، والتدريب وإدارة الموظفين (49 في المائة) (الجدول 8).

### باء- إدارة مصايد الأسماك

6- أفاد 82 في المائة من المجيبين أن لديهم خططا لإدارة مصايد الأسماك (الجدول 9). وقد أُفيد أن 90 في المائة من أصل 702 خطة لمصايد الأسماك البحرية، و91 في المائة من 214 خطة لمصايد الأسماك الداخلية هي قيد التنفيذ. وتم الإبلاغ عن أعلى معدلات التنفيذ في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وجنوب غرب المحيط الهادئ.

7- وتشمل تدابير الإدارة الأكثر تنفيذاً في مصايد الأسماك البحرية لتعزيز استخدام الموارد بشكل مسؤول، حظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة (99 في المائة)، ومعالجة اهتمامات وحقوق صغار الصيادين (98 في المائة)، وتمكين أصحاب المصلحة من المشاركة في تحديد القرارات المتصلة بالإدارة (97 في المائة). ومقارنة بعام 2013، فإن الإبلاغ عن التدابير الاثنا عشر الواردة في الجدول 10 والتي تتناول طاقات الصيد، قد انخفض من كونه التدبير الأكثر تطبيقاً (96 في المائة) إلى المرتبة العاشرة (81 في المائة)، يليه استخدام النقاط المرجعية المستهدفة المحددة للأرصدة (72 في المائة)، والتدابير التي تندرج ضمن خطط إدارة أوسع (67 في المائة). وقد انتقل الإبلاغ عن تدبير ضمان التناسب بين مستوى الصيد وحالة الموارد السمكية من كونه التدبير الأقل تطبيقاً في عام 2013 (29 في المائة) إلى المرتبة السادسة للتدابير الأكثر تطبيقاً في عام 2015 (90 في المائة) (الجدول 10).

8- وأما في حالة مصايد الأسماك الداخلية، فإن التدابير الأكثر تطبيقاً تتصل بحظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة (100 في المائة). وصُنفت تدابير تناول اهتمامات وحقوق صغار الصيادين، وتمكين أصحاب المصلحة من المشاركة في تحديد القرارات المتصلة بالإدارة، وضمان التناسب بين مستوى الصيد وحالة الموارد السمكية، واستخدام الأساليب الوقائية لهوامش السلامة المحافظة في صنع القرار، على أنها ثاني أكثر تدابير تطبيقاً (95 في المائة). وأما التدابير المتصلة بانتقاء المعدات، التي تم الإبلاغ عنها على أنها الأقل تطبيقاً في عام 2013 (36 في المائة)، فقد تم الإبلاغ عنه على أنها من بين التدابير الأكثر تطبيقاً في عام 2015 (92 في المائة) (الجدول 10).

9- وأفاد 78 في المائة من المجيبين أنهم بدأوا بتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك. وأفاد 99 في المائة منهم أنهم وضعوا أهدافاً بيئية واجتماعية واقتصادية، وأهدافاً للحوكمة، وأفاد 95 في المائة أنهم حددوا المسائل التي ينبغي معالجتها بإجراءات تتخذها الإدارة (الجدول 11). وقد وضع 74 في المائة من الأعضاء الذين ينفذون نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، آليات للرصد والتنفيذ.

10- وكما أفيد عنه في عام 2007، وضع أكثر من نصف البلدان نقاطاً مرجعية مستهدفة لإدارة مصايد الأسماك. وأفاد 79 في المائة منهم أنه يتم التعامل مع النقاط المرجعية المستهدفة. وأفاد 37 في المائة من المجيبين أنهم تجاوزوا النقاط المرجعية المستهدفة الخاصة بهم (الجدول 12)؛ وفي السنوات السابقة، أفاد أكثر من نصف المجيبين بأنهم قد فعلوا ذلك أيضاً.

11- وتشمل المؤشرات المستخدمة من قبل الأعضاء لإدارة الأرصدة، غير النقاط المرجعية المستهدفة، ما يلي: مؤشرات عن المصيد وجهد الصيد (82 في المائة)، ومعرفة أصحاب المصلحة التي تم التحقق منها (58 في المائة)، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية (48 في المائة) ومؤشرات النظام البيئي (42 في المائة) (الجدول 13). وحيث تم تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة، تضمنت الإجراءات التصحيحية الأكثر شيوعاً، الحد من جهد الصيد وإجراء المزيد من البحوث (95 في المائة)، وتعزيز عمليات الرصد والمراقبة والإشراف (79 في المائة) (الجدول 14).

### جيم- عمليات الصيد

12- ودُعي الأعضاء إلى الإفادة عن تدابير مراقبة عمليات الصيد ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة بهم وخارجها. وأفاد 93 في المائة و85 في المائة منهم، بأنهم اتخذوا الخطوات لمراقبة عمليات الصيد ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة بهم وخارجها، على التوالي. وكما كان الحال منذ عام 2007، أفيد بأن تعزيز عمليات الرصد والمراقبة والإشراف هو أهم إجراء متخذ لضمان أن عمليات الصيد ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة تمثل لأحكام الترخيص. وأفاد الأعضاء بين عامي 2011 و2015، أن أهم ثلاثة تدابير لمراقبة عمليات الصيد كانت تعزيز عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، والغرامات والعقوبات، وسجلات السفن (الجدول 15).

13- وأفاد الأعضاء عن أهم التدابير لضمان الإبلاغ عن عمليات الصيد التي تحدث خارج المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة بهم، وأنها تتم بطريقة مسؤولة. وتشمل هذه: تطبيق مخططات الترخيص الإلزامية (81 في المائة)، وسجلات ونظم التبليغ الإلزامية (39 في المائة)، والتعاون مع بلدان ثالثة و/أو المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (39 في المائة)، وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف (36 في المائة) والمصادقة على الصكوك الدولية ذات الصلة (30 في المائة) (الجدول 16).

14- وأفاد 63 في المائة من الأعضاء أن الصيد العرضي والصيد المرتجع يحصلان في مصايد الأسماك الرئيسية، ولدى 58 في المائة منهم مخططات رسمية لرصد الصيد العرضي والصيد المرتجع. ويعتبر 74 في المائة من أولئك الذين يرصدون رسمياً الصيد العرضي والصيد المرتجع أنهما يساهمان في عدم الاستدامة (الجدول 17)، وقد أفاد 92 في المائة منهم أنه لديهم تدابير للحد من الصيد العرضي والصيد المرتجع. وتشمل 97 في المائة و67 في المائة من هذه التدابير، تدابير لحماية صغار الأسماك ولمعالجة الصيد غير المقصود، على التوالي. وفي عام 2013، أفاد 51 في المائة من الأعضاء فقط أن لديهم تدابير إدارية للحد من الصيد العرضي والصيد المرتجع.

15- وأفاد 75 في المائة من الأعضاء أنهم نفذوا نظم رصد السفن على نحو جزئي أو كامل. ولا يزال يتعين على 52 في المائة من هؤلاء تنفيذ نظم رصد السفن، أو أنهم يخططون للقيام بذلك في المستقبل (الجدول 18). وأفاد ثلاثة أعضاء أنه على الرغم من أنهم لم ينفذوا نظم رصد السفن بعد، فإنهم يطالبون السفن الأجنبية بحمل نظام لرصد السفن والإبلاغ لمراكز الرصد الأخرى (على سبيل المثال، المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك).

#### دال- تنمية تربية الأحياء المائية

16- أفاد 95 في المائة من الأعضاء أن تنمية تربية الأحياء المائية تحصل في بلدانهم (الجدول 19). وكان 50 و42 و46 في المائة من هؤلاء الأعضاء لديهم أطرا سياساتية، وقانونية، ومؤسسية مكتملة وممكنة، على التوالي. وكانت الأغلبية المتبقية قد أقامت جزئياً الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية، وعدد قليل (10 في المائة أو أقل) ليس لديها أطر أو أن الأطر لديها غير كافية إلى حد كبير، مما يبين تحسناً بالمقارنة مع تقارير عامي 2013 و2011. وأما المناطق التي تفيد عن الأطر السياساتية والقانونية والمؤسسية الأقل تطوراً لتنمية تربية الأحياء المائية فهي، جنوب غرب المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي.

17- وتشجع المدونة الأعضاء على تعزيز الممارسات المسؤولة لتربية الأحياء المائية. وأفاد 85 في المائة من الأعضاء أن الوكالات الحكومية قد اعتمدت مدونات أو صكوكاً في هذا الصدد. وأفاد الأعضاء أن الجهات الفاعلة الخاصة قد اعتمدت مثل هذه المدونات أو الصكوك على مستويات المنتجين (69 في المائة)، والموردين (44 في المائة)، والمصنعين (40 في المائة). ومن عام 2011 إلى عام 2015، ازداد اعتماد هذه المدونات أو الصكوك في جميع أنحاء العالم وعلى جميع المستويات. ويظهر هذا الاتجاه بشكل واضح بشكل خاص في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

18- وتشجع المدونة التقييمات البيئية، ورصد عمليات تربية الأحياء المائية، وتدنية الآثار الضارة الناجمة عن إدخال الأنواع الغريبة. وقد أفاد أكثر من 80 في المائة من الأعضاء أن لديهم إجراءات للاضطلاع بمثل هذه الأنشطة (الجدول 21). ومع ذلك، أشارت الغالبية أن هناك حاجة للتحسينات في جميع الحالات الثلاث، ومقارنة بعام 2013 انخفضت فعالية هذه الإجراءات، ولا سيما فيما يتعلق بالتقليل من الآثار الضارة لإدخال الأنواع الغريبة (من 42 في المائة إلى 27 في المائة) (الجدول 22). وبالنسبة لجميع الإجراءات، حدد الأعضاء تعزيز القدرات التقنية المؤسسية على أنه المجال الرئيسي الذي يحتاج إلى التحسينات (الجدول 23).

19- ويُشجع الأعضاء على الترويج للممارسات المسؤولة في تربية الأحياء المائية لدعم المجتمعات الريفية، ومنظمات المنتجين، ومزارع صيد الأسماك. وقد ذكر 95 في المائة من الأعضاء أنهم اتخذوا تدابير في هذا الاتجاه (الجدول 24).

## هاء- إدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية<sup>8</sup>

20- من بين الأعضاء الذين أشاروا إلى أن لديهم مناطق ساحلية (89 في المائة)، فقط 27 و29 و32 في المائة منهم أشاروا أنهم وضعوا أطراً سياساتية، وقانونية، ومؤسسية مكتملة وممكنة للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية، على التوالي (الجدول 25). ولدى ما يقارب نصفهم أطراً سياساتية وقانونية ومؤسسية جزئية. ولم يضع الباقي أي أطر أو أنه لديهم أطر حوكمة غير كافية إلى حد كبير، للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

21- وطُلب من الأعضاء الإبلاغ عن مناطق النزاعات داخل مصايد الأسماك وبين قطاع مصايد الأسماك وغيره من القطاعات العاملة داخل المناطق الساحلية. وظل المجالان الأكثر بروزاً للنزاعات هما نفسها منذ عام 2010، وهما بين أنواع معدات الصيد ومصايد الأسماك الساحلية والصناعية (الجدول 26). وأفاد ما يقارب 70 في المائة من البلدان المعنية عن وجود آليات لحلّ هذين النزاعين.

## واو- ممارسات ما بعد الصيد والتجارة

22- انخفضت نسبة الأعضاء الذين أفادوا عن وجود نظام فعال مكتمل وممكن إلى حد كبير لسلامة الأغذية وضمان الجودة للأسماك والمنتجات السمكية، من 71 في المائة في عام 2013 إلى 51 في المائة في عام 2015؛ في حين أن نسبة الأعضاء الذين ليس لديهم أي نظام أو أن نظمهم غير كافية إلى حد كبير، قد ازدادت من صفر إلى 11 في المائة. وأفاد 39 في المائة بأن لديهم نظاماً جزئياً لضمان سلامة الأغذية ونوعيتها (الجدول 27).

23- وإن الفاقد والمهدر ما بعد الصيد يكتسيان أهمية بالنسبة لجميع المشاركين تقريباً (94 في المائة)، و91 في المائة منهم قد اتخذوا التدابير للتصدي لهما، بما في ذلك وضع قوانين لسلامة الأغذية (63 في المائة) وإنشاء هيئات تنظيمية (47 في المائة) وتعزيز الرصد والمراقبة والتفتيش (45 في المائة) (الجدول 28).

24- ويعتبر الصيد العرضي ذو أهمية لـ89 في المائة من الأعضاء، وقد أفاد 81 في المائة منهم أنهم نفذوا تدابير لتحسين استخدام الصيد العرضي. وحدد الأعضاء زيادة التوعية (46 في المائة) وإنزال المصيد العرضي (41 في المائة) على أنهما التدبيران الأكثر أهمية لتحقيق ذلك (الجدول 29).

25- وكما أفيد عنه في عامي 2011 و2013، كان معظم المجهزين في وضع يسمح لهم بتتبع مصدر منتجات صيد الأسماك التي يشترونها (82 في المائة)، في حين أن ثلث المستهلكين فقط يمكنهم القيام بذلك (34 في المائة) (الجدول 30).

<sup>8</sup> أجابت الدول الأعضاء الفردية في الاتحاد الأوروبي على أسئلة هذه الفقرة، باستثناء تلك التي تتعلق بإطار السياسات في الجدول 25.

26- وإن تجهيز الموارد المصيدة بشكل غير قانوني والتجارة فيها أمر يعني 91 في المائة من الأعضاء، و93 في المائة منهم قد اتخذوا تدابير لمعالجة هذه المسائل (الجدول 31). وتشمل التدابير الأكثر شيوعاً: تعزيز الرقابة والتفتيش على مصايد الأسماك (60 في المائة)، وتعزيز الجمارك ومراقبة الحدود (45 في المائة) وتنفيذ خطط العمل القطرية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (38 في المائة).

### زاي- بحوث مصايد الأسماك

27- أفاد الأعضاء بأنهم حصلوا على تقديرات موثوقة بشأن حالة 1 627 رصيماً<sup>9</sup>. وأفادت البلدان، بشكل متوسط، أن الأرصد التي تم الحصول على تقدير بشأنها تمثل ما بين 41 و50 في المائة من أرصدها الرئيسية (الجدول 32).

28- وكما في عام 2013، أشار 71 في المائة من الأعضاء إلى أن الإحصاءات بشأن المصيد وجهد الصيد جُمعت في الوقت الملائم وبصورة كاملة وموثوقة. غير أن 57 في المائة فقط من الأعضاء أفادوا عن توفر موظفين مؤهلين بأعداد كافية للحصول على البيانات دعماً للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك (الجدول 33). والمجالات التي تحتاج على النحو الأكبر إلى موظفين مؤهلين إضافيين هي مجالات بيولوجيا الأسماك وتقدير الأرصد (77 في المائة) والإحصاءات السمكية وأخذ العينات (74 في المائة) (الجدول 34).

29- ومصادر البيانات الأبرز التي تستخدمها البلدان الأعضاء لوضع خطط إدارة مصايد الأسماك هي البيانات التاريخية (83 في المائة)، تليها أخذ العينات في الميناء/موقع الإنزال والجمع الروتيني للبيانات (77 في المائة)، وإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة/المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (67 في المائة) والإحصاءات المتصلة بالتجهيز، والتسويق والتجارة (63 في المائة) (الجدول 35). وقد أظهر ذلك زيادة في اهتمام الأعضاء بالبيانات التاريخية مقارنة بعامي 2011 و2013.

30- وأفاد 92 في المائة من الأعضاء بأن لديهم ثغرات في البيانات المتعلقة بإدارة الموارد السمكية الخاصة بهم، ولا سيما في البيانات المتصلة بحالة الأرصد (52 في المائة) وبيانات النظام الإيكولوجي (37 في المائة)، وبيانات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وبيانات الرصد والمراقبة والإشراف (36 في المائة) وبيانات المصيد (35 في المائة) (الجدول 36). وكانت البيانات المتعلقة بحالة الأرصد هي أيضاً نوع البيانات الذي كان فيه معظم الثغرات في عامي 2011 و2013.

31- وأفاد 59 في المائة بأنهم يرصدون بانتظام حالة البيئة البحرية. وكانت هذه النسبة مماثلة لعام 2013 ولكنها لا تزال بعيدة عن نسبتي 66 و78 في المائة في عامي 2011 و2009 على التوالي. وبحسب الأعضاء الذين يجرون عمليات الرصد هذه، ركزت معظم برامج الرصد الروتينية على البارامترات الساحلية (83 في المائة)، تليها الموائل

<sup>9</sup> قد تكون الأرصد التي أبلغ عنها الأعضاء هي نفسها، وبالتالي قد يكون هناك ازدواجية في الأرقام.

الساحلية أو في عرض البحر (80 في المائة) وأخيراً البارامترات التي تتصل بعلم المحيطات (74 في المائة) (الجدول 37).

32- وطلب إلى الأعضاء رفع التقارير عن البحوث والبرامج التي تتناول آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك. وأشار 51 في المائة من الأعضاء إلى أن بحوثاً رسمية تجرى لتقييم/تنبؤ آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك، و70 في المائة منهم نفذوا برامج رسمية للتخفيف من آثاره الإيكولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولبناء القدرة على الصمود (الجدول 38).

### حاء- خطط العمل والاتفاقات الدولية

33- انخفضت نسبة الأعضاء الذين أفادوا عن وضع خطة عمل وطنية والبدء بتنفيذها في مجال طاقة الصيد مجدداً، إلى 27 في المائة في عام 2015 (كانت النسبة 49 في المائة في عام 2013 و64 في المائة في عام 2011). وكانت أعلى نسب مبلغ عنها في مناطق آسيا وأمريكا الشمالية. وأعلن 52 في المائة من الأعضاء أنهم أطلقوا تقييمات أولية لقدرة الصيد (كانت النسبة 38 في المائة في عام 2013) تم إكمال 21 في المائة منها. وأفاد 79 في المائة من المجيبين الذين أفادوا أنهم أطلقوا تقييمات أولية لقدرة الصيد أنهم بدأوا بتنفيذ تدابير للإدارة من أجل تكييف قدرة الصيد (كانت النسبة 22 في المائة في عام 2013) (الجدول 39). وشكل استخدام السمات الرئيسية في الأساطيل الوسيلة الأساسية لقياس قدرة الصيد (الجدول 40)، كما كان الحال حتى عام 2010.

34- وفيما يتعلق برفع العلم و/أو الترخيص لسفن الصيد للعمل في أعالي البحار، أعلن 61 في المائة من الأعضاء أنهم يقومون بذلك، و69 في المائة منهم يزودون الفاو بسجلّ عن هذه السفن (الجدول 41)<sup>10</sup>. ومن بين الأعضاء الذين لا يزودون الفاو بهذا السجلّ عن السفن، أشار 80 في المائة منهم إلى أنهم يعتزمون القيام بذلك في المستقبل.

35- انخفضت النسبة المئوية للأعضاء الذين أفادوا بأن الإفراط في قدرات الصيد مشكلة بنسبة 12 في المائة مقارنة بالنسبة التي أفيد عنها في عام 2013، إلى 62 في المائة. وأفاد معظم هؤلاء (91 في المائة) عن اتخاذ خطوات للحوول دون الإفراط في قدرة الصيد على نحو أكبر بعد. ورتب الأعضاء التدابير المتخذة لتحقيق هذا الهدف، وكان أهمها تحديد نظم دخول محدودة (74 في المائة، زيادة عن 55 في المائة في عام 2013)، يليها وضع تجميد على العدد الإجمالي الحالي للتراخيص/السفن (50 في المائة)، ورصد الإفراط في قدرة الصيد وإجراء البحوث بشأنه (22 في المائة) ونظام الحصص للتكييف الذاتي للقدرة (أيضاً 22 في المائة) (الجدول 42). وعلاوة على ذلك، اتخذ 78 في المائة من الأعضاء الذين أفادوا بمشكلة الإفراط في قدرة الصيد تدابير للحدّ منها (الجدول 43) واتخذ جميعهم تقريباً خطوات للحوول دون الإفراط في قدرة الصيد في مصايد الأسماك الرئيسية. وتم تقييم الإغلاق الفصلي لمصايد معينة (62 في المائة) والقيود

<sup>10</sup> أجابت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل فردي على الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع.



التقنية على السفن والمعدات (60 في المائة) على أنها التدابير الأكثر فعالية وعملية، التي تم اتخاذها للحؤول دون الإفراط في قدرة الصيد في مصايد الأسماك الرئيسية (الجدول 44).

36- وأعلن في 54 في المائة من الأعضاء المجيبين أن أسماك القرش يتم صيدها إما كهدف أو بفعل الصيد العرضي في مصايد الأسماك الخاصة بهم (الجدول 45). واستمر ازدياد الأهمية التي يمنحها الأعضاء لتقييم خطة العمل الوطنية بشأن أسماك القرش، وأفاد 80 في المائة منهم أنهم أجروا تقييماً لأرصدة أسماك القرش (كانت النسب 69 في عام 2013 و60 في المائة في عام 2011). وخلص 92 في المائة منهم إلى ضرورة وضع خطط عمل وطنية بشأن أسماك القرش، وأفاد المتبقون أنهم يعتمون القيام بذلك في المستقبل. وأفاد 80 في المائة من الأعضاء الذين لم يجروا تقييماً أنهم يعتمون إجراءه.

37- كذلك، تولى أهمية كبرى إلى تقييم آثار مصايد الأسماك على الطيور البحرية. وأعلن 87 في المائة من الأعضاء المجيبين أن الصيد بالشباك الطويلة، وشباك الجرّ و/أو الشباك الخيشومية يجري في مياه ضمن ولايتها، وقد أجرى 47 في المائة منهم تقييماً لمصايد الأسماك هذه لتحديد ضرورة وضع خطة عمل بشأن الطيور البحرية. وخلص 64 في المائة منهم إلى ضرورة وضع خطة عمل وطنية بشأن الطيور البحرية و65 في المائة (كانت النسبة 82 في المائة في عام 2013) منهم لديهم خطة عمل وطنية بشأن الطيور البحرية، وأفاد 75 في المائة من الأعضاء المتبقين بأنهم يعتمون وضع خطة عمل في المستقبل (الجدول 46). وأشار 59 في المائة من البلدان التي لم تجر بعد تقييماً إلى أنها تعتم القيام بذلك. وترد تدابير التخفيف المتخذة من البلدان المعنية بمصايد الأسماك بالشباك الطويلة (66 في المائة من الأعضاء) ومصايد الأسماك بشباك الجرّ والشباك الخيشومية (61 في المائة من الأعضاء) في الجدولين 47 و48 على التوالي.

38- وانخفضت نسبة الأعضاء الذين حددوا الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم كمشكلة إلى 79 في المائة (كانت النسبة 90 في المائة في عام 2013). ووضع 69 في المائة من هؤلاء الأعضاء خطط عمل وطنية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بدأ بتنفيذها 84 في المائة منهم. وأعلن 82 في المائة من البلدان التي لم تضع خطة عمل وطنية بهذا الشأن أنها تعتم القيام بذلك (الجدول 49). غير أن كل الأعضاء تقريباً قد أفادوا عن أنهم اتخذوا تدابير لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولا سيما من خلال تحسين أطر الرقابة وعمليات الرصد والمراقبة والإشراف في الدول الساحلية (75 في المائة) والأطر القانونية (70 في المائة) (الجدول 50).

39- أفاد 70 في المائة من الأعضاء بأنهم على علم باستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، وأفاد 73 في المائة من الأعضاء أنهم ينفذون برامج وخطط الاستراتيجية، وأفاد 100، و98، و96 في المائة منهم أنهم يدرجون عناصر لتحسين جمع البيانات، وتحليلها، ونشرها، على التوالي (الجدول 51).

40- وأفاد 66 في المائة من الأعضاء أنهم على علم باستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها، وأعلن 76 في المائة أنهم ينفذون البرامج والخطط ذات الصلة بالاستراتيجية، تتضمن جميعاً أنشطة لتحسين جمع البيانات، و96 في المائة تضمنت أنشطة لتحسين تحليل البيانات ونشرها (الجدول 52).

41- وأفاد 56 في المائة من الأعضاء أنهم صادقوا على اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن امتثال السفن لعام 1993، أو وافقوا عليه، أو انضموا إليه، في حين أن 10 في المائة من المتبقين أفادوا أنهم يعتزمون القيام بذلك. وأشار 60 في المائة إلى أنهم أصبحوا طرفاً في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية لعام 1995، وأفاد 22 في المائة من أولئك الذين ليسوا طرفاً في الاتفاق إلى أنهم يعتزمون أن يصبحوا طرفاً فيه (الجدول 53).

42- وفيما يتعلق بالاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لعام 2009، أفاد 42 في المائة من الأعضاء، أي 40 مجيباً، أنهم أصبحوا طرفاً في الاتفاق، وأفاد 42 في المائة من المتبقين أنهم يعتزمون أن يصبحوا طرفاً في الاتفاق (الجدول 53). وتشير هذه النتائج أن هناك سوء فهم من قبل بعض الأعضاء بشأن وضعهم فيما يتعلق بالاتفاقات المذكورة أعلاه، بما أن المعلومات الرسمية لدى منظمة الأغذية والزراعة لا تتناسب مع المعلومات المبلغ عنها.

### طاء- القيود والحلول المقترحة

43- أفاد 89 في المائة من الأعضاء المجيبين أنهم يواجهون بعض القيود فيما يتعلق بتنفيذ المدونة (الجدول 54). وتتعلق القيود الأكبر بعدم كفاية الموارد المالية (70 في المائة)، والموارد البشرية (39 في المائة)، وعدم كفاية الأبحاث العلمية والإحصاءات والوصول إلى المعلومات (32 في المائة)، والضعف المؤسسي (28 في المائة). وقد انخفضت نسبة الأهمية النسبية للأطر السياساتية و/أو القانونية غير المكتملة إلى 23 في المائة (من 35 في المائة في عام 2013)، وغياب الوعي والمعلومات بشأن المدونة إلى 21 في المائة (من 27 في المائة في عام 2013).

44- وأما الحلول الأفضل المقترحة من الأعضاء لمواجهة القيود فيما يتعلق بتنفيذ المدونة فكانت: الحصول على مزيد من الموارد المالية (65 في المائة)، مزيد من التدريب والوعي (41 في المائة)، وتحسين البحوث، والإحصاءات والحصول على المعلومات (33 في المائة)، وتحسين البنى المؤسسية والتعاون (30 في المائة)، الحصول على مزيد من الموارد البشرية (29 في المائة)، واتساق الأطر السياساتية والقانونية مع المدونة (22 في المائة)، (الجدول 55).

45- ويبين الجدول 56 توافر مختلف الخطوط التوجيهية الفنية المتصلة بالمدونة في العديد من إدارات مصايد الأسماك، بحسب ما أفاده الأعضاء. وأكثرها توفراً هي تلك المتصلة بنهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك (68 في المائة)، تليها تنمية تربية الأحياء المائية (65 في المائة)، وإدارة مصايد الأسماك (63 في المائة)، وحفظ وإدارة أسماك القرش (61 في المائة)، وخطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. (60 في المائة)،

وأفضل الممارسات في وضع نماذج النظم الإيكولوجية لتوفير المعلومات لنهج النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك (59 في المائة).

### ياء- مصايد الأسماك الصغيرة النطاق

46- أجاب 92 عضواً والاتحاد الأوروبي على القسم المتعلق بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق<sup>11</sup>.

47- عموماً، أفيد بأن هناك مصايد للأسماك الصغيرة النطاق في 95 في المائة من البلدان، مع أدنى نسبة لها في منطقة جنوب غرب المحيط الهادئ (75 في المائة). وتمثل مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، في المتوسط، 51 من 60 في المائة من إجمالي الإنتاج سواء كان من حيث الحجم أو القيمة. والمناطق التي أبلغت عن أعلى نسبة من الصيد من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق مقارنة بإجمالي الصيد من حيث الحجم، هي آسيا والشرق الأدنى (بين 61 و70 في المائة)، تليهما أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بين 51 و60 في المائة). وفي المقابل، أفادت آسيا عن أعلى نسبة من الصيد من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق مقارنة بإجمالي الصيد من حيث القيمة (بين 61 و70 في المائة)، يليها الشرق الأدنى وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بين 51 و60 في المائة). وكان متوسط الإجابة الواردة من الأعضاء بشأن نسبة الأشخاص المعنيين بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق بين 61 و70 في المائة. وكانت آسيا المنطقة التي تبين أعلى نسبة (بين 81 و90 في المائة)، تليها أفريقيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الجدول 57). ويشارك 69 في المائة من الأشخاص المعنيين بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في أنشطة الصيد، في حين أن 23 في المائة يشاركون في أنشطة ما بعد الصيد، و13 في المائة منهم في أنشطة أخرى ذات صلة.

48- والمعلومات المقدمة من الأعضاء بشأن العمل في أنشطة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بحسب الجنس والوضع الوظيفي، محدودة. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن هناك نسبة أعلى من الرجال الذين يعملون بدوام كامل في جميع المناطق، باستثناء أنشطة ما بعد الصيد التي تشارك فيها نسبة أعلى من النساء بدوام كامل في ثلاث مناطق (الجدول 58).

49- تشجع الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق الدول على تيسير وصول مجتمعات الصيد الصغيرة النطاق والأفراد إلى وسائل معقولة السعر وفعالة لحل النزاعات حول حقوق الحيازة، وفقاً للتشريعات الوطنية. ويفاد إن 54 في المائة من الأعضاء يحددون مصايد الأسماك الصغيرة النطاق من الناحية القانونية، و26 في المائة منهم يحددونها بشكل غير رسمي، وبالتالي فإنها غير معتمدة قانونياً. وأفاد 63 في المائة من المجيبين الذين ليس لديهم تعريف قانوني أو غير رسمي لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، أنهم يعتمدون إما مراجعتها أو إدماجها من خلال عملية

<sup>11</sup> أجاب الاتحاد الأوروبي نيابة عن أعضائه فيما يتعلق بهذا القسم.

متعددة أصحاب المصلحة على النحو المتوخى في الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق (الجدول 59).

50- وأفاد 88 في المائة من أولئك الذين لديهم مصايد أسماك صغيرة النطاق محددة أنهم يجمعون بيانات محددة عن القطاع. وتتعلق البيانات التي جمعها الأعضاء بحجم الإنتاج (84 في المائة)، وقيمة الإنتاج (59 في المائة)، والتوظيف (49 في المائة)، والتجارة (40 في المائة)، والاستهلاك (33 في المائة) (الجدول 60).

51- وأفاد 77 و74 و73 و69 في المائة من الأعضاء عن تقديم أو وضع لوائح، وسياسات، وقوانين، وخطط أو استراتيجيات، تستهدف مصايد الأسماك الصغيرة النطاق على وجه التحديد، على التوالي (الجدول 61).

52- وسُئل الأعضاء إذا كانت لديهم مبادرات محددة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وأجاب 47 في المائة من الأعضاء إيجاباً، في حين أفاد 42 في المائة أنهم يعتزمون القيام بذلك في المستقبل. وتعلقت المبادرات الموجودة بشكل رئيسي بأنشطة دعم الجهات الفاعلة في قطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بنشاط في إدارة الموارد المستدامة (84 في المائة)، وتنفيذ تنمية قدرات منظمات مصايد الأسماك وغيرها من أصحاب المصلحة (72 في المائة)، وتعزيز التنمية الاجتماعية، والعمالة، والعمل اللائق (67 في المائة) (الجدول 62). وتمثلت أبرز القيود التي واجهها الأعضاء في تنفيذ مثل هذه المبادرات في نقص الموارد المالية (77 في المائة)، ونقص الموارد البشرية المؤهلة (56 في المائة)، وعدم كفاية التنسيق مع الإدارات الأخرى ذات الصلة (51 في المائة) (الجدول 63). وشملت الفرص الناشئة بالتزامن مع تنفيذ مثل هذه المبادرات إمكانية إشراك صغار الصيادين في إدارة مصايد الأسماك (70 في المائة)، وإشراك صغار الصيادين والعاملين في مجال الأسماك في عمليات صنع القرار (67 في المائة) (الجدول 64).

53- وأفاد 85 في المائة من المجيبين عن وجود آليات يساهم من خلالها الصيادون والعاملون في مجال مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في عمليات صنع القرار. وشملت الأكثر شيوعاً آليات لإشراك صغار الصيادين والعاملين في مجال الأسماك في إدارة مصايد الأسماك (79 في المائة)، وإشراك ممثلي الصيادين/العاملين في مجال الصيد في هيئات استشارية لوزارات/إدارات مصايد الأسماك (77 في المائة). ومن بين الأعضاء الذين أفادوا عن وجود هذه الآليات عندهم، أفاد 67 في المائة أنهم يشجعون المشاركة الفعالة للمرأة (الجدول 65).

## ثانياً - أنشطة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية

### ألف - الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

54- أجاب خمسة وعشرون جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك<sup>12</sup> على الاستبيان بشأن تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة.

55- ويتراوح عدد الأطراف المتعاقدة في الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك ما بين اثنين و50، بمتوسط قدره 15 طرفاً متعاقداً. ولدى ما يزيد قليلاً عن ثلث الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك ستة أطراف متعاونة غير متعاقدة/بلدان غير أعضاء، ولدى أكثر من النصف مراقبين، بمعدل اثني عشر مراقباً.

56- وغالباً ما يكون للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك ولايات متعددة. وتشمل الولايات الرئيسية المبلغ عنها: إدارة مصايد الأسماك (80 في المائة)، والبحوث/العلوم (52 في المائة)، وصون البيئة/التنوع البيولوجي (32 في المائة)، والمشورة (24 في المائة)، وتنمية تربية الأحياء المائية (16 في المائة).

57- ومنطقة اتفاقية الواحد وعشرين جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك تشمل مناطق اقتصادية خالصة، 18 منها تشمل مناطق واقعة خارج الولاية الوطنية، وسبع مناطق مياه داخلية. وتغطي معظم الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك أكثر من منطقة من هذه المناطق، بما في ذلك أربعة تغطي مناطق اقتصادية خالصة، ومناطق واقعة خارج الولاية الوطنية، ومياه داخلية. ومن بين المناطق الإحدى والعشرين التي تشمل اتفاقيتها مناطق اقتصادية خالصة، تغطي 15 منها مناطق واقعة خارج الولاية الوطنية، وتغطي ستة منها مناطق مياه داخلية.

58- أفادت 76 في المائة من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجابت، أنها اعتمدت تدابير ملزمة. وخلال فترة 2010-2015، اعتمدت سبعة منها أكثر من 30 تدبيراً ملزماً، واعتمدت واحدة منها ما بين 21 و30 تدبيراً ملزماً، وأربعة ما بين 11 و20 تدبيراً ملزماً، وخمسة ما بين 1 و10 تدابير ملزمة، في حين أن اثنين منها لم تعتمدا أي تدبير. وأفادت 76 في المائة من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجابت أنها اعتمدت تدابير غير ملزمة.

<sup>12</sup> الاتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء، وهيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ، وهيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز، وهيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، والهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف، واللجنة الفنية المشتركة للبحر البحرية، ولجنة مصايد أسماك المنطقة الوسطى الغربية لخليج غينيا، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، والهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي، والمجلس الدولي لاستكشاف البحار، وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، والهيئة الدولية لسماك الهلبوت في المحيط الهادئ، ومنظمة مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ومنظمة صيانة أسماك السلمون في شمال الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، وهيئة الأسماك البحرية النهرية السريعة في شمال المحيط الهادئ، ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا، ومنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، والمنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك في جنوب المحيط الهادئ، وهيئة مصايد الأسماك شبه الإقليمية، وهيئة مصايد الأسماك لغربي وسط المحيط الأطلسي.

وخلال الفترة 2010-2015، اعتمدت ثلاثة منها ما بين 11 و20 تدبيراً غير ملزم، و14 منها ما بين 1 و10 تدابير غير ملزمة، واثنان لم تعتمد أي تدبير.

59- ويتوقع من الأعضاء و/أو الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، وضع خطط لإدارة مصايد الأسماك لضمان الاستخدام المستدام لموارد الأحياء المائية. ووفقاً لأربعة وعشرين مجيباً عن القسم المتعلق بمصايد الأسماك البحرية، شملت معظم خطط الإدارة تدابير متعلقة بضمان أن مستوى الصيد يتناسب مع حالة الموارد السمكية، ولتناول مسألة حماية الأنواع المهددة بالانقراض. وتضمنت أيضاً خطط الإدارة، بدرجة أقل، تدابير للسماح باسترداد الأرصد المستنفدة، وحظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة، ومعالجة مسألة انتقائية معدات الصيد. وتضمنت التدابير الأقل ذكراً معالجة قدرات الصيد ومصالح وحقوق صغار الصيادين.

60- ووفقاً لثمانية عشر مجيباً على القسم المتعلق بمصايد الأسماك الداخلية، كانت العناصر الأكثر شيوعاً التي ربطتها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بخطط الإدارة، حظر أساليب الصيد المدمرة، ومعالجة التنوع البيولوجي للموائل المائية والنظم البيئية، ومعالجة مصالح وحقوق صغار الصيادين.

61- واتخذ 68 في المائة من المجيبين خطوات تضمن بأن تجري عمليات الصيد فقط بما يتماشى مع التدابير التي اعتمدها هذه الأجهزة في إدارة مصايد الأسماك ضمن مجال اختصاصها. وأفاد 76 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك أن النهج الاحترازي قد طُبق على إدارة موارد مصايد الأسماك في منطقة اختصاصها. وخلال العامين الماضيين، اتخذ 96 في المائة من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك تدابير للحد من الصيد العرضي والمرتجع، أو أنهم عززوها.

62- وتشكل البيانات التاريخية، تليها استبيانات أخذ العينات في الميناء/موقع الإنزال، وجمع البيانات بشكل روتيني، وإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة و/أو المنظمات الأخرى، وأخذ العينات من السفن التجارية، مصادر المعلومات الأكثر استخداماً في عملية الإدارة من قبل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك. وتشمل المصادر الشائعة الأخرى للبيانات، استبيانات سفن البحوث، ورصد الصيد العرضي و/أو المرتجع، وعمليات الرصد والمراقبة والإشراف.

63- وأفاد 20 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك من أصل 24 أنه تم الحصول على تقديرات موثوقة بشأن حالة الوضع التراكمي لـ273 رصيماً، خلال السنوات الثلاثة الماضية، وأفاد جهاز واحد أنه ليس لديه تقديرات، وثلاثة أجهزة أن التقديرات غير معروفة. وأفاد 9 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك أنه لديها تقديرات لأكثر من 80 في المائة من الأرصد التي تعتبر هامة، وتراوحت تقديرات ستة منها ما بين 41 و80 في المائة واثنان دون 40 في المائة. ولم تعرف أربعة أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك أو أنها لم تُجب.<sup>13</sup>

<sup>13</sup> قد تكون هناك تقديرات وضعت لنفس الأرصد من قبل أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك مختلفة.

64- وذكر خمسة عشر جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك (60 في المائة من المجيبين) أنه تم وضع نقاط مرجعية مستهدفة لما مجموعه 109 أرصدة<sup>14</sup>. ومن بين هذه الأجهزة، أفاد 11 أنه تم تحقيق نقطة مرجعية مستهدفة أو أكثر، وأفادت 9 أجهزة أنها تخطتها. وكانت مؤشرات الصيد والقدرة البدائل الأكثر شعبية لاستخدام النقاط المرجعية المستهدفة (وطبقتها 78 في المائة من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي لم تضع نقاطاً مرجعية مستهدفة). وكان الحد من قدرة الصيد التدبير المتخذ الأكثر شيوعاً عند تخطي النقاط المرجعية المستهدفة، يليه إجراء البحوث، وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف، وإنفاذ التعديلات على قدرة الصيد.

65- وأفاد 22 في المائة و48 في المائة من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المجيبة أنها وضعت متطلبات لتنفيذ نظام رصد السفن لكامل الأسطول أو لجزء منه، على التوالي. ولم يفد أي منها عن مشاكل في تنفيذ نظام رصد السفن. وأفاد 10 مجيبين أيضاً أن ما بين 91 و100 في المائة من أعضائهم يتماشون مع متطلباتهم لتنفيذ نظام رصد السفن. ومن الأجهزة الإقليمية المتبقية، أفادت ثلاثة أجهزة عن نسبة امتثال تتراوح بين 71 و90 في المائة، وثلاثة أجهزة أخرى بين 1 و40 في المائة.

66- إلى جانب تدابير الإدارة الإقليمية غير المحددة، اتصلت الجهود الرئيسية التي تبذلها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن القدرات، بتقييم قدرات الصيد (38 في المائة) ونشر المواد الإعلامية وبناء القدرات (كلاهما 33 في المائة). وكان تقييم حفظ أسماك القرش وإدارتها النشاط الأكثر شيوعاً للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية لأسماك القرش (58 في المائة) يليه نشر الوثائق (50 في المائة). وانخرطت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في دعم تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الطيور البحرية، ولا سيما من خلال تقييم أثر الصيد العرضي للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة (50 في المائة) ونشر الوثائق (42 في المائة).

67- ساهمت عدة أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولا سيما من خلال إجراءات ترمي إلى تعزيز وابتكار طرق للوقاية من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (71 في المائة)، وتعزيز التعاون على صعيد تبادل المعلومات بشأن السفن المعنية بهذا الصيد (63 في المائة)، والمساعدة في تنفيذ أنشطة أخرى منصوص عليها في خطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (63 في المائة).

68- وبالنسبة إلى استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، ساعدت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في تنفيذ البحوث لتعزيز توفر المعلومات لدعم صون موارد مصايد الأسماك وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام (71 في المائة)، بالإضافة إلى اعتماد عمليات تحسن توافر المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها (71 في المائة).

<sup>14</sup> قد تكون هناك نقاط مرجعية مستهدفة وضعت لنفس الأرصدة من قبل أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك مختلفة.

69- وأفادت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي كانت تربية الأحياء المائية ذات صلة بها عن الخطوات التي اتخذت لضمان اتخاذ أعضائها لإجراءات للممارسات الجيدة لتربية الأحياء المائية. وتشمل هذه الإجراءات رصد عمليات تربية الأحياء المائية (تناولتها 9 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك)، والتقييمات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية (تناولتها 8 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك) والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة لإدخال الأنواع غير المحلية أو الأرصدة المعدلة وراثياً المستخدمة في تربية الأحياء المائية (تناولتها 7 أجهزة إقليمية لتربية الأحياء المائية). ومع ذلك، أشارت جميعها إلى أن هذه الإجراءات تتطلب تحسينات أو أنها غير فعالة إلى حد كبير. وشملت المجالات التي تم الإبلاغ عنها بأنها تتطلب تحسينات، الأطر القانونية والقدرات التقنية المؤسسية.

### باء- المنظمات غير الحكومية

70- أجابت 10 منظمات غير حكومية<sup>15</sup> على الاستبيان بشأن تنفيذ المدونة والصوك ذات الصلة.

71- حددت المنظمات غير الحكومية تعزيز حماية الموارد المائية الحية وبيئاتها والمناطق الساحلية، على أنها الهدف الأكثر أهمية للمدونة لتحقيق الاستدامة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما أنها اعتبرت المدونة كصك لإرساء مبادئ ومعايير لتنفيذ سياسات الحفاظ على الموارد السمكية وإدارة مصايد الأسماك وتنميتها. وشملت الأهداف الأخرى للمدونة التي تم تحديدها على أنها ذات صلة، توفير مرجع لتحسين الأطر القانونية والمؤسسية لتدابير الإدارة الملائمة (كما كان الحال أيضاً في عام 2013)، ووضع المبادئ للصيد الرشيد. وتم تحديد تعزيز البحوث المتعلقة بمصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية أيضاً، على أنه الهدف الأقل أهمية في عام 2015، مع أنه كان هدفاً هاماً في عام 2013.

72- ومن بين المواضيع الأساسية الثمانية التي بلورتها المدونة والخطوط التوجيهية الفنية التي وضعتها المنظمة بشأن الصيد الرشيد، كانت إدارة المصايد وعمليات الصيد والتجارة الأولويات الثلاث التي حددتها المنظمات غير الحكومية.

73- وارتبطت القيود الرئيسية التي حددتها المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ المدونة بأطر سياساتية وأو قانونية غير مكتملة، وأوجه ضعف مؤسسية. وأفيد عن هذه أيضاً في عام 2013 على أنها قيود هامة. وتضمنت الحلول الرئيسية المقترحة تحسين الهياكل المؤسسية والتنظيمية، ومزيد من التدريب والتوعية ومواءمة الأطر السياسية والقانونية مع المدونة.

<sup>15</sup> الاتحاد الدولي لصيد الأسماك، والاتحاد الأوروبي لمربي الأحياء المائية، وبرنامج الشراكة العالمي للنهوض بتربية الأحياء المائية، ومنظمة السلام الأخضر الدولية، والتجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، ولجنة السلام البحرية، وشبكة تربية الأحياء المائية في وسط شرق أوروبا، والمنظمة المعنية بالترويج للصيد الرشيد لأسماك التونة، وبرنامج التعاون التقني، والاتحاد العالمي لرابطات العمال.



74- وكانت الأنشطة التي اعتبرتتها المنظمات غير الحكومية الأكثر فعالية في التعرف على المدونة وفهمها على نطاق واسع، مماثلة للأنشطة التي تم تحديدها في عام 2013. وشملت تنظيم و/أو استضافة حلقات عمل وطنية ودولية، والترويج لمعايير مستندة إلى المدونة. كما أن إصدار الكتب وغيرها من المواد الإعلامية، ووضع خطوط توجيهية، اعتُبرت أيضاً أنشطة فعالة.

75- وشملت التدابير الأكثر شيوعاً التي حددتها المنظمات غير الحكومية ضمن خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية الموجودة لدى البلدان و/أو الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، التأكد من أن مستوى الصيد يتناسب مع حالة الموارد السمكية، وحظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة، وتناول مسألة حماية الأنواع المهددة بالانقراض. وكانت التدابير التي سُلط الضوء عليها تلك المتعلقة بالسماح للأرصدة المستنزفة بالانتعاش، وتلك التي تضمنت نقاط مرجعية مستهدفة. وفيما يتعلق بخطط إدارة مصايد الأسماك الداخلية، شملت أبرز التدابير التأكد من أن مستوى الصيد يتناسب مع حالة الموارد السمكية، والتدابير لمعالجة مسألة حماية الأنواع المهددة بالانقراض.

76- واعتبر أكثر من نصف المنظمات غير الحكومية أن لدى البلدان إجراءات ملائمة لإجراء تقييمات بيئية عن عمليات تربية الأحياء المائية، ورصد هذه العمليات، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة لإدخال أنواع غير محلية أو أرصدة مبدلة وراثياً مستخدمة في تربية الأحياء المائية. غير أنها اعتبرت أنه من الضروري إدخال تحسينات، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز القدرات المؤسسية الفنية، وتحسين دورية و/أو تغطية التقييمات وتخفيض تكلفتها.

77- وقد انخرطت أغلبية المنظمات غير الحكومية في جهود للمساعدة في تنفيذ خطط العمل الدولية بشأن القدرات، وأسماك القرش، ولا سيما من خلال تنظيم اجتماعات وندوات ذات الصلة، ونشر مواد إعلامية، وتقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء في وضع واعتماد معايير وخطوط توجيهية لإدارة قدرات الصيد. وأفاد أقل بقليل من نصف المنظمات غير الحكومية أنها تشارك في المساعدة على تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الطيور البحرية من خلال أساليب مماثلة لتلك التي سبق وصفها. وفيما يتعلق بخطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، أفاد أكثر من نصف المنظمات غير الحكومية عن مشاركتها في المساعدة على تنفيذها، ولا سيما من خلال التعاون في مجال تبادل المعلومات بشأن السفن المعنية بهذا النوع من الصيد. وفيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة المصايد الطبيعية واتجاهاتها، أفادت بعض المنظمات غير الحكومية عن المساهمة في تطبيق البحوث لتعزيز توافر الأدلة العلمية لدعم صون موارد مصايد الأسماك وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام.